

العددان / ٩٥ - ٩٦ / أيلول - كانون الأول / ٢٠٠٦

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

دراسات تاريخية

دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

«تعنى بتاريخ العرب»

تصدر عن لجنة كتابة تاريخ العرب – جامعة دمشق

السنة الخامسة والعشرون /العددان/ ٩٥–٩٦/ أيلول – كانون أول

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات	للطلاب
في القطر العربي السوري	(٢٠٠) ل.س	(٤٠٠) ل.س	(١٠٠) ل.س
في الأقطار العربية	(٢٠) دولار أمريكي	(٤٠) دولار أمريكي	
في البلاد الأجنبية	(٣٠) دولار أمريكي	(٦٠) دولار أمريكي	

يمكن الاشتراك بمجموعات الأعداد الصادرة بالبدل نفسه لكل عام، ويتم تسديد بدل الاشتراك بشيك إلى لجنة كتابة تاريخ العرب، أو بتحويل المبلغ إلى حساب جامعة دمشق في مصرف سورية المركزي رقم ٣٣٢٣ / ٠٢٣.

المراسلات: لجنة كتابة تاريخ العرب – مجلة دراسات تاريخية – جامعة دمشق

المكاتب: جامعة دمشق – هاتف /٢١٢٤٤٦١/ فاكس /٢١٢٤٤٦١/

شروط النشر في المجلة

إنّ مجلة دراسات تاريخية هي جزء من مشروع كتابة تاريخ العرب، وخطوة من خطوات تخدم كلها وبمجموعها الغرض الأساسي، وهو كتابة تاريخ العرب من منطلق وحدودي، وضمن منظوري الفهم الحضاري للتاريخ والتقيد بأسلوب البحث العلمي، تحاول طرح الجديد في ميدان البحث في التاريخ العربي، وتسليط الضوء على التيارات العامة التي حركت تاريخ الأمة العربية وأعطته خط مساره الخاص، وإيضاح ما لفه الغموض، وتصحيح ما شوه وكشف الزيف إن وقع، وكل ما يمكن أن يثير جدلاً علمياً واعياً ينتهي عند الحقيقة الموضوعية.

والمجلة ترحب بكم قلم يشارك في إغناء فكرتها وبكل مقترحاً ورأي في مسيرتها، وتنشر البحوث والدراسات في تاريخ العرب وما يتصل به، على أن يراعى فيها ما يلي:

آ – أن تتوافر في البحث الجدة والأصالة والمنهج العلمي.

ب – أن لا يكون منشوراً من قبل.

جـ – أن يكون مطبوعاً على الآلة، خالياً من الأخطاء الطباعية.

د – تعرض البحوث، في حال قبولها مبدئياً، على محكمين متخصصين لبيان مدى صلاحيتها للنشر، وفق المعايير المذكورة أعلاه، والتعديلات اللازم إدخالها عليها عند الاقتضاء. وتبقى عملية التحكيم سرية.

وتحتفظ المجلة بحقها في الحذف والاختزال، بما يتوافق مع أغراض الصياغة.

ولا تنشر المجلة قوائم المصادر والمراجع، ولذلك يحسن أن يتقيد السادة الباحثون بشكليات التوثيق المتعارف عليها، على النحو التالي:

أ- في ذكر المصادر والمراجع (للمرة الأولى):

ذكر اسم المؤلف كاملاً وتاريخ وفاته بين قوسين ( ) إن كان متوفى، اسم المصدر أو المرجع وتحته خط، عدد المجلات أو الأجزاء، اسم المحقق إن وجد، الناشر، المطبعة ورقم الطبعة إن وجدت، مكان النشر وتاريخه، الصفحة.

ب- في محاضر المؤتمرات:

ذكر اسم الباحث كاملاً، عنوان الدراسة كاملاً بين قوسين مزدوجين « »، عنوان الكتاب كاملاً، اسم المحرر أو المحررين، الناشر، المطبعة ورقم الطبعة إن وجدت، مكان النشر ومحله، الصفحة.

جـ- في المجلات:

اسم الباحث كاملاً، عنوان البحث بين قوسين مزدوجين « »، اسم المجلة كاملاً وتحته خط، رقم المجلد أو السنة، رقم العدد وتاريخه، الصفحة.

ثم ذكر الرمز الذي يشار به إلى المجلة في المرات التالية.

د - في المخطوطات (للمرة الأولى):

اسم المؤلف كاملاً، عنوان المخطوط كاملاً، الجهة التي تحتفظ به، تاريخ النسخة وعدد أوراقها، رقم الورقة من الإشارة إلى وجهها (آ) وظهرها (ب). ثم ذكر ما يشار به إلى المخطوط في المرات التالية.

وتكتب الأسماء الأجنبية بالعربية واللاتينية بين قوسين ( )، ويشار إلى الملاحظات الهامشية بنجمة * . وترقم الحواشي بأرقام تتسلسل من أول البحث إلى آخره، دون التوقف عند نهاية الصفحات.

يمنح الباحث نسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه والأعداد الصادرة خلال ذلك العام، مع عشرين (مستلة) من البحث.

أثر النشاط التجاري الفرنسي

في بحر العرب على نشاط مدينة صور العُمانية

في نهاية القرن التاسع عشر

الدكتور أحمد محمد الجوارنة

قسم التاريخ

جامعة اليرموك

أثر النشاط التجاري الفرنسي في بحر العرب على نشاط مدينة صور العُمانية في نهاية القرن التاسع عشر

الدكتور أحمد محمد الجوارنة
قسم التاريخ
جامعة اليرموك

بدأت مرحلة التنافس الاستعماري بين بريطانية وفرنسة للسيطرة على سواحل الخليج العربي إثر الحملة الفرنسية الشهيرة على مصر سنة ١٧٩٨م، التي قادها نابليون بونابرت، حيث دفعت فرنسة إلى التوسع في المشرق العربي، وكشفت عن أطماع الفرنسيين في عموم المنطقة العربية، بهدف التحكم بالطرق التجارية البحرية والبرية التي تربط الغرب الأوروبي مع آسية، وإضعاف هيمنة البريطانيين على تلك الطرق التي تربط مصالحها بمستعمراتها في الهند، وقد سبق حملة نابليون على مصر، زيادة اهتمام فرنسة بمنطقة الخليج العربي خلال العقود الأخيرة في القرن الثامن عشر، لاسيما بعد أن تبيّن للفرنسيين أهمية استمرار الاتصال مع مستعمراتهم في المحيط الهندي، وهي جزيرة موريشوس وبوربون، وهنا نلاحظ أن أسطول مسقط البحري شكّل أداة نقل تجارية كبيرة بين الخليج ومستعمراتهم، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى التفكير جدياً بجعل "مسقط" قاعدة بحرية فرنسية(١)، كما عمدت فرنسة، ومن أجل تحقيق تلك الطموحات، إلى تعيين "بوشام "Busham في ٣٠ مارس سنة ١٧٩٥م، قنصلاً فرنسياً رئيسياً في مسقط، وذلك لمراقبة حركة الملاحة البريطانية في المنطقة،

والتعرّف إلى تحركات الإنكليز في مياه المحيط الهندي، والعمل على دراسة أحوال المنطقة دراسة وافية تعين الفرنسيين على التعرف على طبيعتها وسكانها وأهميتها الملاحية والتجارية، لاسيما التعرف على طرقها ليتمكن الفرنسيون من استخدامها في حال غزوهم للمشرق العربي(٢).

من هنا، راحت الحكومة البريطانية تدرك ابعاد الخطر الفرنسي وما يشكّله من ضرر كبير ومباشر على المصالح البريطانية في المنطقة العربية والهند، ومن أجل ذلك اندفعت بقوة إلى إضعاف نشاط الفرنسيين من خلال أسطولها الكبير والواسع الانتشار في المحيط الهندي وبحر العرب، ومن أجل سيطرتها على طريق رأس الرجاء الصالح، وتمكنها من السيطرة على مضائق البحار، كالبحر الأحمر والخليج العربي، لذلك اعتبرت بريطانية منطقة الخليج العربي، ومنذ الحملة الفرنسية على مصر، أحد الخطوط الأمامية الرئيسية للدفاع عن مستعمراتها بالهند(٣).

لقد سعت بريطانية من خلال توثيق علاقاتها السياسية مع حكام منطقة الخليج العربي، ولاسيّما سلطان مسقط إلى تفويت الفرصة على الفرنسيين الطامعين في الحصول على موطئ قدم لهم في المنطقة، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات والمعاهدات بين بريطانية ومشايخ الساحل العماني، حيث توجت تلك التحركات بتوقيع أول اتفاقية بين بريطانية وأول دولة عربية في العصر الحديث، في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م، بين سلطان مسقط، سلطان بن أحمد ومعدي علي خان، موفد حكومة الهند البريطانية،(٤)، ونصت تلك المعاهدة على إبعاد الرعايا الفرنسيين الذي يعملون في خدمة السلطان، وعدم السماح بقيام أية وكالة تجارية فرنسية أو هولندية في مسقط وتوابعها، كما أجاز سلطان مسقط للبريطانيين إقامة وكالة تجارية في بندر عباس، ومنحها الامتيازات التجارية كلّها(٥)، كما وقعت في ١٨ يناير ١٨٠٠م، اتفاقية جديدة بين بريطانية وسلطان بن أحمد، سلطان مسقط، بوساطة مبعوثها إلى فارس "جون مالكولم Malcolm"، وذلك لاستمالة ودّ حاكم مسقط، خشية ازدياد النفوذ الفرنسي في المنطقة، وقد ترتب على توقيع

الاتفاقية، تعيين أول حاكم مقيم بريطاني في منطقة الخليج العربي، وهو الطبيب "بوجل Bogle"، إلا أنه توفي في العام نفسه، وعيّن بدلاً منه الكابتن "دافيد سيتون David Seton"، الذي عمل طوال ثمانية أعوام على إرساء قواعد النفوذ البريطاني في عمان[٦].

على أن أول صدام كبير وتنافس واضح بين الفرنسيين والبريطانيين على عمان ومنطقة الخليج العربي، بدأ منذ أن بدأت فرنسة سنة ١٨٩٤م، بتحدي الوجود البريطاني هناك، إذ كانت الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر قد شكّلت اهتماماً غير مفاجئ للفرنسيين بعمان فقد سعت الفترة ١٨٨٣-١٨٨٥م، إلى إنشاء خط ملاحي بحري بين فرنسة والخليج العربي، تموله الحكومة الفرنسية، وذلك عن طريق "جواليس فري Jules Fery"، المسؤول عن شؤون المستعمرات في الحكومة الفرنسية، حيث كان هذا الاهتمام من الدوافع والأسباب التي حركت بريطانية إلى التعجيل في عقد اتفاقيات غير مشروطة مع معظم حكام الخليج العربي على اختلافهم[٧].

أهمية ميناء صور التجاري:

نظراً للتدهور العام الذي منيت به الحركة الملاحية والتجارية في عمان بعد سنة ١٨٥٦م، وسنة ١٨٦٢م، فقد اكتسبت التجارة أهمية نسبية بالنسبة لاقتصاد المناطق الساحلية من عمان، والواضح أن جانباً مهماً من تجارة عمان لم يكن يخضع للتفتيش الجمركي من جانب السلطات المحلية، ولم يكن لحكومة مسقط سلطة جمركية على ميناء صور أكبر مدن عمان وأكثر موانئها نشاطاً في نهاية القرن التاسع عشر، والوقائع التاريخية تشير إلى أن تدهور الاقتصاد العماني وضعف الحركة الملاحية لعمان في الستينيات من القرن التاسع عشر، إنما أعقب وفاة السلطان سعيد سنة ١٨٥٦م، وتشير الدراسات إلى أن القسم الأعظم من الأسطول العماني كان يرسو في ميناء زنجبار، حتى القطع البحرية التي بقيت في ميناء مسقط، تم بيعها في الستينيات،

وقد أكد الباحثون على أن ذلك الإجراء كان جزءاً من المؤامرة البريطانية لتفتيت الإمبراطورية العمانية وأسطولها البحري الكبير(٨).

إضافة إلى ذلك فإن من أبرز العوامل التي أدّت إلى تدهور وانخفاض معدل التجارة في عمان، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إنما مردّه إلى التوترات السياسية الكبيرة التي حصلت في عمان بعد وفاة السلطان سعيد، حيث أضحت الظروف غير ملائمة ولا مشجعة لدى التجار العمانيين ليقوموا بأعمالهم التجارية بحرية، ونتيجة للانتكاسات التي سببتها الأوضاع السياسية للبلاد سنة ١٨٧٨م، و١٨٨٤م و ١٨٩٥م، فقد أغلق الطريق بين داخلية عمان وموانئها لفترة من الوقت(٩)، ويبدو أن عمان قد دخلت مرحلة مفصلية في تاريخها الحديث بعد وفاة سلطانها، إذ لم يتأثر أسطولها البحري بالتدهور والانحطاط فحسب، بل أدّى ذلك إلى انهيار وتدهور دور مدينة مسقط كمركز ملاحي رئيسي في منطقة الخليج العربي، وكذلك سقوط أهميتها التجارية، وانخفاض عدد سكانها نتيجة الهجرة المعاكسة منها إلى المناطق الداخلية وغيرها من الداخل العماني، وقد اعتبر المؤرخون تلك الحقبة التاريخية من عمر عمان، كارثة عظيمة حلت بمدينة مسقط وملحقاتها، علماً بأن مسقط كانت قبل ذلك من أكثر موانئ الخليج العربي نشاطاً تجارياً، إذ كان نحو خمسة أثمان تجارة الخليج العربي يأتي عن طريق مسقط(١٠).

وعلى الرغم من تدهور النشاط الملاحي العماني مع الهند وإفريقية، وتأثر الأسطول العماني بالضعف والانحطاط، إلا أن بعض الموانئ قد احتفظت بأهميتها التجارية، إذ استمرّت تمارس نشاطاتها التجارية عبر البحار فترات طويلة من الزمن التي أصبحت جميعها المنفذ الأخير لعدد كبير من الملاحين العمانيين في مدينة صور، وبذلك تكون مدينة صور قد نجت من حالة التدهور والانحطاط الذي أصاب مسقط وما حولها في نهاية القرن التاسع عشر(١١)، وغدت مدينة صور، بفضل نشاطها التجاري غير المشروع من وجهة نظر بريطانية، واحدة من أهم المدن العربية في الخليج العربي،

ولم يكن لحكام مسقط في أوج سلطانهم أي نفوذ على مدينة صور، لينعدم النفوذ انعداماً تاماً في الستينيات من القرن التاسع عشر، نتيجة لتدهور واختفاء الأسطول البحري العماني.

إضافة إلى ذلك، فإن تردي الحالة الاقتصادية في مسقط وما حولها، قد دفع أهالي عمان والسواحل إلى التفكير جدياً بالهجرة من مواطنهم الأصلية إلى المدن الأخرى التي تتوافر فيها مصادر الحياة والنشاط التجاري، ولذلك حظيت مدينة صور بأهمية كبيرة في تلك المرحلة من عمر الملاحة البحرية في عمان، لتستقطب التجار والبحّارة العرب الذين تدفقوا عليها هروباً من حالة التدهور، وهروباً من الرقابة والضرائب، لتصبح صور بسبب ذلك، أكبر الموانئ الملاحية في القرن التاسع عشر، كما جعلها تعداد سكانها الذي وصل في سنة ١٩٠٠م، إلى اثني عشر ألف نسمة، أكبر مدن عمان كلها، وأسطولها أكبر أسطول في المنطقة، إذ بلغت السفن نحو مائة سفينة كبيرة، كلها من عابرات المحيط[١٢]. ونلاحظ هنا، أن التنافس البريطاني والفرنسي على سيادة الساحل العماني، ومحاولة الفرنسيين لعب دور مؤثر في حركة الملاحة البحرية في منطقة الساحل العماني، وحالة الركود الاقتصادية التي تعرضت لها موانئ السلطنة، وفي مقدمتها مدينة مسقط، إضافة إلى الضرائب والرقابة الشديدة التي فرضتها بريطانية على الأهالي بالتعاون مع حكومة مسقط، ومحاولة بريطانية احتكار التجارة البحرية ومحاربة أنشطة الملاحين العرب عبر المحيط الهندي وبحر العرب، كل ذلك دفع مدينة صور إلى ممارسة أنشطة تجارية خارج دائرة الرقابة القانونية، وبفضل التعاون مع السلطات الفرنسية، والنشاط التجاري، ساعد كل ذلك مدينة صور على أن تنجو من حالة التدهور والانحطاط الاقتصادي الذي أصاب عموم المدن العمانية.

تطور العلاقات الفرنسية الصورية:

ما من شك، أنه كان للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها مسقط وموانئ الساحل العماني، عقب وفاة السلطان سعيد بن سلطان، وتدهور الأسطول

البحري العماني، ومحاولة بريطانية فرض قيود صارمة على حركة الملاحة البحرية عبر المحيط الهندي وبحر العرب، دور بارز في لجوء سكان مدينة صور إلى توثيق علاقاتهم مع فرنسة، المنافس الوحيد للبريطانيين في المنطقة، وذلك لضمان حقوقهم الملاحية عبر البحار الخاضعة لرقابة مشددة من قبل الأسطول البريطاني، بالإضافة إلى أن فرنسة رغبت في أن يبقى لها موطئ قدم على الساحل العماني، ووجدت ذلك في مدينة صور، الأمر الذي دفع علاقات الطرفين إلى مزيد من التطور والازدهار.

لقد عملت السلطات الفرنسية في شرق إفريقية، في أبوك، ومدغشقر، وجزر القمر، منذ عام ١٨٦٠م، على تقديم الوثائق الفرنسية لرعايا مسقط المشتغلين بتجارة الرقيق، وخاصة لأهالي صور، الذين أبدوا استعدادهم المنقطع النظير لقبول حماية الفرنسيين لسفنهم وبواخرهم التجارية، وكون السفن الفرنسية لا تتعرض للتفتيش على يد السفن البريطانية، فقد تزايد اهتمام أهل صور بالحصول على العلم الفرنسي، فرفعت السفن الصورية الأعلام الفرنسية، وبسبب ذلك قدمت وزارة الخارجية البريطانية احتجاجات رسمية كثيرة إلى فرنسة ورغم ذلك استمر القناصل الفرنسيون بمنح الجنسية الفرنسية لأصحاب السفن العمانية حتى يستطيعوا رفع الأعلام الفرنسية، والذي ساعد على ذلك، أن فرنسة استمرت ترفض مبدأ التفتيش البحري في المحيط الهندي وبحر العرب، كما رفضت التوقيع على البنود الخاصة التي أقرها مؤتمر بوركسل الدولي، واعتمدت على معاهدة ١٨٤٤م(١٣).

دأب القناصل الفرنسيون على منح الأعلام والجنسية الفرنسية للتجار العمانيين، لاسيما سكان مدينة صور حيث انتهز سكان مدينة صور هذه الفرصة وتقدموا للحصول على الأعلام الفرنسية، لاسيما بعد تأسيس الوكالة الفرنسية في مسقط عام ١٨٩٣م، حيث تقدّم عدد كبير من التجار الصوريين لتسجيل أسمائهم باعتبارهم رعايا فرنسيين(١٤).

ومن خلال ما تقدّم، نلاحظ أن سكان مدينة صور، قد تمتعوا بعلاقات وثيقة مع فرنسة، حتى منحتهم فرنسة وضعاً مميزاً على بقية سكان المدن العمانية الأخرى،

الأمر الذي جعل تجار صور يعملون بحرية، وهم يرفعون الأعلام الفرنسية على بواخرهم وسفنهم، إلى أن قوي نفوذهم، وراحوا ينافسون السلطة في مسقط مما دفع السلطان إلى طلب معونة بريطانية التي أكدت له بأن استخدام أهل صور الأعلام الفرنسية لن يؤثر في هيمنته عليهم(١٥).

ورغم الاحتجاجات التي بدأت تظهر من قبل وزارة الخارجية البريطانية على الممارسات الفرنسية إزاء سكان صور، وما تقدمه من دعم لجهودهم الملاحية والتجارية غير المشروعة في المنطقة، ظل القنصل الفرنسي في مدينة عدن وزنجبار يوزع الأعلام الفرنسية على السفن الصورية، مما دفع حكومة الهند إلى إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية "أن هدف القنصل الفرنسي في عدن، وزنجبار، هو التمهيد للسيطرة الفرنسية على عمان، وأنه من الضروري لفت نظر حكومة بلاده"، وقد أرسل المقيم البريطاني في بوشهر مذكرة إلى حكومته، بأن سلطان مسقط طلب منه الاحتجاج على قيام السلطات الفرنسية في عدن، وزنجبار، بتوزيع الأعلام الفرنسية سفن مسقط المحلية (صور) من أجل تشجيع تجارة الرقيق(١٦).

كان تعيين ممثل فرنسي في مسقط عام ١٨٩٤م، أحد أبرز الأسباب في إثارة مسألة الأعلام، حيث أعرب سلطان مسقط عن قلقه من موقف الممثل الفرنسي في توزيع الأعلام، وأكد له أن الغرض من تعيينه هو بسط النفوذ والحماية الفرنسية على سكان مدينة صور، حيث جرت مراسلات طويلة بين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط "فاجن"، ونائب القنصل الفرنسي "أوتافي"، حول العلاقات الفرنسية البريطانية في مسقط، وأوضح "أوتافي" أن رفع الأعلام الفرنسية على سفن صور كان أمراً جارياً منذ فترة طويلة، وأن السلطان قد وافق على ذلك، وبيّن "أوتافي" للسلطان أن إيقاف رفع الأعلام الفرنسية على سفن صور سوف يلحق به أضراراً جسيمة، وسوف يؤدي ذلك إلى ثورة أهالي صور(١٧).

يعتبر "أوتافي" من الشخصيات السياسية الفرنسية المرموقة والبارزة، حيث أدّى دوراً رئيسياً في ترسيخ العلاقات الفرنسية وتطويرها مع العديد من المناطق الساحلية العمانية وفي مقدمتها مدينة صور، كان دبلوماسياً بارعاً يجيد التحدث باللغة العربية، وسبق له أن عمل في زنجبار وشغل مناصب أخرى في منطقة المحيط الهندي، وتسلم عمله قنصلاً لفرنسة بالنيابة، وكغيره من الممثلين الفرنسيين الكثيرين، أظهر "أوتافي" براعة سياسية ودبلوماسية كبيرة وأصبح خصماً عنيداً للممثلين البريطانيين المسؤولين عن المصالح البريطانية في عمان في التسعينيات من القرن التاسع عشر(١٨).

لقد لعب نشاط الدبلوماسي الفرنسي الشهير "أوتافي" في عمان، على إظهار بعض المخاطر تجاه إمام مسقط، ، والمصالح البريطانية، التي بدأت تتلمس تلك المخاطر حينما أبدى السلطان خشيته من ذلك النشاط الدبلوماسي الكثيف الذي راح يضطلع فيه "أوتافي" في مسقط، ومحاولة فرنسة تأكيد حمايتها على العمانيين الذين كانوا يرفعون العلم الفرنسي فوق سفنهم، كما أبدى السلطان خشيته من أن تحاول فرنسة فصل ميناء صور الاستراتيجي عن بقية أجزاء المملكة العمانية، إلا أنه بعد مضي خمسة أشهر على وصول "أوتافي" تغير موقف السلطان فيصل منه، ولاسيّما بعد أن رفض البريطانيون مساعدته عسكرياً ضد هجوم مسلح قام به العمانيون على مسقط بين شهري فبراير ومارس من سنة ١٨٩٥م(١٩)، وفي العام نفسه، تمكنت السفن البريطانية من الاستيلاء على بعض السفن التابعة لأهالي مدينة صور وهي تحمل الأعلام الفرنسية، وكانت محملة بالرقيق من إفريقية الشرقية، الأمر الذي دفع اللورد الإنكليزي "سالزبوري" إلى لفت نظر الحكومة الفرنسية إلى ضرورة مراقبة تصرفات ممثليها في زنجبار وعدن ومدغشقر ومسقط، والعمل على تقليص توزيع الأعلام الفرنسية على السفن المحلية في الخليج، وضرورة رفع علم مسقط على جميع السفن التي يملكها رعايا السلطان في مسقط وصور(٢٠).

من جهة أخرى، فقد أثارت حكومة الهند البريطانية سنة ١٨٩٦م، مشكلة الأعلام من جديد، وراحت تضغط على السلطان بكل الوسائل المتاحة للحيلولة دون تطوير أهالي صور لعلاقاتهم مع الفرنسيين من خلال حمل الأعلام الفرنسية والحصول على الجنسية أيضاً، الأمر الذي دفع السلطان في ٢٦ مايو ١٨٩٧م، إلى إرسال مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية، ضد فرنسة السفن العمانية، إلا أن فرنسة لم تهتم بالرد على ذلك الاحتجاج، وقد أثار ذلك غضب بريطانية، التي لم تجد بداً من تكرار الضغوطات على السلطان لكي يمارس سلطاته وصلاحياته في إيقاف رعاياه في مدينة صور عن ممارسته أنشطتهم مع الفرنسيين، من ذلك "قطعها الراتب السنوي للسلطان فيصل، ثم أعقبت ذلك توجيه إنذار له، فساع إلى سحب تراخيص بعض السفن التي تحمل الجنسية الفرنسية، فغضبت فرنسة لهذا التصرف، وأرسلت باخرة حربية إلى مسقط كنوع من التهديد، وأجبرت السلطان على إعادة التراخيص إلى أصحابها"(٢١).

على الرغم من محاولات بريطانية المتكررة في الضغط على السلطان فيصل لإعلان الحرب على من يرفع الأعلام الفرنسية على سفنه من الرعايا العمانيين، فإن العلاقات الفرنسية مع ملاحي صور وتجارها لم تتوقف عن التطور، بحيث بدا واضحاً أن مدينة صور لديها الرغبة الأكيدة في ربط مصالحها ومصيرها بمصالح ومصير فرنسة بشكل مباشر ، الأمر الذي أدّى عام ١٩٠٠م، إلى توتر العلاقات الفرنسية البريطانية، خاصة عندما حاول المبعوث الفرنسي "أوتافي" فرض الحماية الفرنسية على ميناء صور، والاستئثار بتجارة ذلك الميناء الاستراتيجي المطل على بحر العرب وخليج عمان، ومع تزايد حدة التوتر والخلاف البريطاني –الفرنسي، لم تتوقف بريطانية عن ممارسة ضغوطاتها على سلطان مسقط، ليتخذ إجراءات صارمة ضد تجار مدينة صور، الذين يمارسون تجارة غير مشروعة، بالإضافة إلى ارتباطاتهم بتعهدات فرنسية لرفع الأعلام على سفنهم.

وعندما نقرأ الوثائق العمانية التي وردت في مراكز الأرشيف الفرنسية، والتي جمعها الباحث الأكاديمي سلطان القاسمي، ندرك كم كانت بريطانية حريصة على إنهاء الوجود الفرنسي من سواحل عمان والخليج العربي بشتى الطرق والوسائل، يتضح ذلك خلال ما ورد في وثيقة وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس[٢٢]، الصادرة بتاريخ ٢/٧/١٩٠٠م، حيث ظهرت محاولات الحكومة البريطانية بالتعاون مع سلطان مسقط، الحصول على تعهدات تجار مدينة صور بعدم التعاون مع الفرنسيين، ولتحقيق هذه الأهداف دفعت بريطانية السلطان فيصل بن تركي إلى زيادة مدينة صور على متن المدمرة البريطانية "سفينكس Sphinx"، وبرفقته القنصل البريطاني "ميجر كوكس Major cox" وقد حاول السيد تركي انتزاع تعهد جماعي من أصحاب السفن الصورية، بإعادة تصاريح الملاحقة الخاصة بهم إلى السلطات الفرنسية، واشترط من جهته، أن يتم تسليم تلك التصاريح بشكل مؤقت إليه شخصياً، وقد انصاع لهذا الأمر ثلاثة فقط من أصحاب السفن الصورية، وأما الباقون فقاموا بالتوقيع على التعهد المطلوب لخشيتهم من الإنكليز، ولكن ما إن وصلوا إلى مسقط حتى تعهدوا خطياً لنائب القنصل الفرنسي بتمسكهم بالحماية الفرنسية، وهو ما أوضحته الوثيقة المشار إليها آنفاً[٢٣].

لقد احتوت الوثيقة على تسع عشرة رسالة خطية قدمت للسلطان فيصل بن تركي وللقنصل البريطاني "كوكس" من قبل أهالي صور، ووجدنا ثلاثة فقط يوافقون على تسليم ما لديهم من أعلام فرنسية، أما البقية فقد أصروا على بقاء علاقاتهم مع الفرنسيين، ولو أن الكثير منهم تحايل على التعهد برغبته التعاون مع حكومة مسقط، إلا أنهم جميعاً عادوا ووقعوا على تعهدات جديدة مع الفرنسيين، ونورد هنا قائمة بأسماء أولئك التجار والملاحين الصوريين الذين وردت تعهداتهم في مراكز الأرشيف الفرنسية في باريس:

الرقم	الاسم	التاريخ
١	عبد الله خميس بن علي بن ربيع	٤ ربيع الأول ١٣١٨هـ
٢	سالم بن مسلم بن ربيع	٤ ربيع الأول ١٣١٨هـ
٣	خميس بن مسلم	٤ ربيع الأول ١٣١٨هـ
٤	سالم بن سليم ولد سهيلة	٢٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ
٥	مبارك بن حمد بن راشد رزيقي	٢٩ربيع الأول ١٣١٨هـ
٦	محمد بن سليم بن عبود	١٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ
٧	سليم بن ثابت	٢٣ ربيع الآخر ١٣١٨هـ
٨	راشد بن سليم بن ثابت	٦ جمادى الأولى ١٣١٨ هـ
٩	سليم بن جمعة بن سليم	٢٧ ربيع الآخر ١٣١٨هـ
١٠	راشد بن خميس بيده	٢٧ ربيع الآخر ١٣١٨هـ
١١	راشد بن جمعة	٢٨ ربيع الثاني ١٣١٨ هـ
١٢	سالم بن سعد بيده	٢٧ ربيع الثاني ١٣١٨ هـ
١٣	علي سالم بن راشد التمامي بيده	٢٨ ربيع الثاني ١٣١٨ هـ
١٤	راشد بن محمد الروتلي	٢٨ ربيع الآخر ١٣١٨ هـ
١٥	علي بن سعيد بن سالم التمامي بيده	٢٩ ربيع الآخر ١٣١٨ هـ
١٦	السيد علي بن حمد الذهب بيده	١ جمادى الأول ١٣١٨هـ
١٧	محمد بن عبدالله بن سلطان بيده	١ جمادى الأول ١٣١٨هـ
١٨	حمد بن محمد بن راشد ولد فنة	٢٨ ربيع الآخر ١٣١٨ هـ
١٩	محمد بن راشد بن حمد المانحي	٦ جمادى الأول ١٣١٨ هـ

لقد ركزت التعهدات على مجموعة من النقاط نجملها بما يلي:

أولاً: قدّم جميع الموقعين اعتذارهم للسلطان فيصل بن تركي والقنصل البريطاني بصورة لبقة دون المساس بصلاتهم مع الفرنسيين.

ثانياً: حاول معظم تجار صور إعطاء تسويغاتهم لعلاقاتهم مع الفرنسيين، وإن ذلك لم يكن إلا بفعل الظروف الاقتصادية القاسية التي أحاطت بهم وبمدن الساحل العماني عموماً.

ثالثاً: كشفت الوثيقة التي تعهد بها محمد بن سليم بن عبود للفرنسيين، أنه عندما قابل السلطان السيد فيصل بن تركي أكد له وللقنصل البريطاني أنه وأصحاب السفن الصورية يعتبرون أنفسهم رعايا فرنسيين، حيث قدمت السلطات الفرنسية الحماية

والرعاية لهم ولبواخرهم عبر المحيط الهندي وبحر العرب، وبذلك حازوا الأمان في تجارتهم البحرية ولم يتعرض لهم أحد بالأذى.

رابعاً: كشفت الوثيقة الموقعة باسم محمد بم سليم بن عبود عن حوار دار بينه وبين السلطان فيصل بن تركي، مؤكداً له أن أهل صور قد حصلوا على الحماية الفرنسية ليس ضد السلطان، بل بحجة عدم مقدرة السلطان على توفير الحماية لهم ولبواخرهم.

لم تقف اهتمامات السلطان والمبعوث البريطاني اللذين جاءا إلى مدينة صور عند حد أخذ تعهدات أهالي صور فحسب، بل وجه السلطان رسالة إلى القنصل الفرنسي في مسقط "أوتافي" نبهه فيها إلى ضرورة عدم السماح لأحد من رعايا مسقط بالحصول على الأعلام الفرنسية، كما أصدر إعلاناً يمنع فيه رعاياه من قبول أية حماية أجنبية في اراضيه، وإن كانت تلك الحماية فرنسية(٢٤)، لكن القنصلية الفرنسية في مسقط لم تقف موقف الحياد إزاء الإجراءات التي اتخذها السلطان فيصل بن تركي والقنصل البريطاني "كوكس" تجاه مدينة صور وسكانه، فقد قامت السفن الفرنسية بزيارة عاجلة إلى مدينة صور، كما خطب بأهالي مدينة صور معلناً لهم عن نية حكومة فرنسة اعتبار السفن الصورية كلّها التي ترفع العلم الفرنسي هي سفن فرنسية، وإن جميع اصحابها فرنسيون(٢٥).

جاءت تحركات الممثلية الفرنسية ضد توجهات بريطانية الرامية إلى فرض هيمنتها على عمان وسواحلها وموانئها البحرية، وتؤكد رغبة فرنسة برعاية مدينة صور وحرصها على مصالحها التجارية، وهو ما دفع القنصل الفرنسي إلى التردّد على مدينة صور غير مرة، فقد جاء إلى صور سنة ١٩٠٥م، وقام واليها السيد حمود بن حمد البوسعيدي باستقباله في منطقة "بلاد صور"، القريبة من مدينة صور، حيث طاف الوالي بالمبعوث الفرنسي في أنحاء متعددة من المدينة لاطلاعه على أحوال سكانها، ومما يؤكد ذلك، قيام صحيفة عمان في عددها الخاص الذي صدر عن مدينة صور

بمناسبة العيد الوطني السادس والعشرين (١٨ نوفمبر ١٩٩٦م، بنشر صورة للقنصل الفرنسي وبرفقته والي المدينة)[٢٦].

ازدادت حالة الامتعاض والعداء للإنكليز في المنطقة العربية، وذلك بسبب تدخلات بريطانية المباشرة في شؤون السواحل العمانية والخليجية وتجارتها عبرا لمحيط الهندي وبحر العرب، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى استغلال تدهور تلك العلاقات استغلالاً أمثل، فأصدروا صحيفة باللغة العربية في باريس باسم "فتح البصائر"، التي رفعت شعار التنديد بالسياسة البريطانية في المنطقة العربية، وقد وزعت الصحيفة في حضرموت وعدن ومسقط والبحرين[٢٧]. لقد كان لتأزم الموقف بين الفرنسيين والبريطانيين مصلحة كبيرة لتجار مدينة صور الذين عرفوا كيف يستغلون هذه الظروف تلك الخلافات لصالحهم، وحينما توجهوا نحو الاتصال بالفرنسيين لكسب ودهم ودعمهم لحماية سفنهم البحرية.

بلغت الأزمة بين الفرنسيين والبريطانيين ذروتها، وكادت تؤدي إلى نشوب مواجهة عسكرية مباشرة بينهم، وذلك عندما قدم السفير الفرنسي في لندن "مسي كاميون" لومه الشديد إلى "سالزبوري" بسبب استيلاء البريطانيين على أوراق فرنسية تابعة لأهالي مدينة صور، وطالب الحكومة البريطانية بضرورة إعادتها إلى أصحابها، وقد أدى ذلك إلى أن تلفت الحكومة البريطانية في الهند نظر الحكومة الفرنسية على ما تنطوي عليه سياسة رفع الأعلام الفرنسية على السفن العربية من مخاطر كثيرة، إلا أن بريطانية رفضت تسليم الأوراق التي استولى عليها، وطلب "أوتافي" من سكان مدينة صور الذين أجبروا على تسليم أوراقهم وأعلامهم إلى السلطان باستلام غيرها من القنصلية الفرنسية في مسقط، مهدداً باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي دفع السلطان إلى طلب معونة بريطانية مما عجل بانسحاب السفينة الفرنسية، وحاولت بريطانية سحب الأعلام الفرنسية من سكان صور إلا أنهم رفضوا تسليمها الأعلام[٢٨].

لقد كان من نتائج تطور الخلافات الفرنسية البريطانية، وتفاقم الأزمة بينهما في منطقة عمان والخليج العربي، أن دفع كلتا الدولتين إلى توقيع معاهدة وفاق للحيلولة دون تفاقم الأزمة، وتلافياً للمصادمات العسكرية، والعمل على خفض حدة التوتر بينهما، اتفقا في

نهاية الأمر على رفع مسألة الخلاف حول الأعلام الفرنسية المرفوعة على السفن الصورية إلى التحكيم الدولي في لاهاي للبتّ فيها وذلك في (١٣ أكتوبر ١٩٠٤م)[٢٩].

انتعاش التجارة في مدينة صور وموقف الحكومة البريطانية:

إذا كانت مدينة مسقط، حاضرة عمان في أوائل القرن التاسع عشر، من أكبر مراكز التجارة وتوزيعه في منطقة الخليج العربي والعراق وفارس والهند، فإن تلك الأهمية قد تعرضت إلى هزات كبيرة أودت بمجد المدينة وازدهارها، على أن من أسوأ النتائج التي تمخّض عنها تدهور وانحطاط المدينة كمركز ملاحي وتجاري، سقوط أهميتها التجارية، إلى جانب انخفاض عدد سكانها، الذين طفقوا يهجرونها إلى مناطق أوفر حظاً وأكثر انتعاشاً، وذلك في أعقاب وفاة السلطان السيد سعيد سنة ١٨٥٦م، اعتبرت وفاته كارثة حلّت على مدينة مسقط وتوابعها[٣٠]، الأمر الذي أدى إلى ازدهار مدن أخرى، فكانت مدينة صور من أبرز المدن الساحلية في عمان التي تحوز مكانة تجارية مرموقة، وتحل محل مسقط وتفوقها نشاطاً ملاحياً، لاسيما في تجارة الرقيق الإفريقي، وبرغم تطور البرتغاليين والفرنسيين وغيرهم من الدول الأوروبية في تجارة الرقيق، إلا أن الانتقادات وجهت فقط إلى العرب وحدهم، واعتبروا بذلك ممن يمارسون أنشطة تتناقض وحقوق الإنسان[٣١].

اعتبرت مدينة صور من الموانئ المزدهرة في عمان والخليج العربي، وذلك بسبب اهتماماتها بالتجارة، في الوقت الذي كان فيه أهل عمان يعتقدون بأن ملكية العبيد عمل مشروع في إطار الشريعة الإسلامية، لذلك استمرت تجارة الرقيق في عمان برغم ما واجهها من ضغوطات كبيرة من قبل الأسطول البريطاني المتمركز في بحر العرب والمحيط الهندي، واستمرت السفن التجارية تفرغ حمولتها بما تحمله من رقيق في ميناء صور، ثم يتم توزيعهم على المناطق الداخلية والساحلية[٣٢]، وبرغم أن تجارة الرقيق التي مارسها تجار مدينة صور مدة طويلة من الزمن، لم تكن سوى ذات طابع

اقتصادي أكثر منه مصدراً آخر، كتوفير لليد العاملة على سبيل المثال، فكان التاجر يحصل على ٢٠% عن العبيد المستوردين من إفريقية، أما إذا صدر العبيد إلى ميناء البصرة فيحصل التاجر على ٥٠%، حيث كانت أسعار العبيد تحدد وفقاً لأعمارهم وجنسيتهم ومظهرهم ومنشئهم[٣٣].

والتجارة التي ذاعت شهرتها في مدينة صور العمانية، وإن هي قوبلت بالرفض الشديد من قبل بريطانية بوجه خاص، إلا أنها مع ذلك استمرت في سواحل إفريقية وزنجبار، حتى أن الفرنسيين عينوا وكلاء لهم على طول الساحل في زنجبار، واستمرت السفن الفرنسية الحربية تحمي تجارة الرقيق، وكانت ثمة محاولات من قبل حاكم زنجبار لمنع هذه التجارة، لكن القنصل الفرنسي هناك هدد بتدخل الحكومة الفرنسية[٣٤]، من جهة ثانية، حاولت بريطانية بشتى الوسائل والطرق محاربة تلك التجارة المحظورة في منطقة الخليج العربي، وتحديداً في ميناء صور الذي تبوأ مركز الصدارة في تجارة الرقيق الإفريقي، ولتتمكن بريطانية من تحقيق هدفها بالقضاء على تجارة الرقيق، قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع أمراء الساحل العُماني وبقية مشيخات الخليج العربي، فكانت معاهدة سنة ١٨٢٢م، مع مسقط، حيث نصت في أحد أهم بنودها على اعتبار تجارة الرقيق عملاً من أعمال القرصنة[٣٥]، وهناك معاهدة سنة ١٨٣٩م، مع شيوخ الساحل المُهادن ومسقط، حيث نصت على السماح للسفن الحربية البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن التي تعمل في تجارة الرقيق، بما فيها سفن السلطان نفسه[٣٦]، ومعاهدة سنة ١٨٤٥م، التي فرض البريطانيون شروطهم من خلالها على سلطان مسقط السيد سعيد، بأن يقوم السلطان بتحريم تصدير الرقيق في أي جزء من أملاكه الإفريقية، مع الترخيص للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي[٣٧]، وهناك اتفاقية سنة ١٨٤٧م، مع شيوخ الساحل المهادن والبحرين، تعهد بموجبها الشيوخ بمنع تجارة الرقيق ونقله من شواطئ إفريقية على سفنهم وسفن رعاياهم، كما منحوا الطرادات البريطانية حق الحجز

والتفتيش والمصادرة على السفن التي يشتبه بأنها تمارس تجارة الرقيق وتروّج له[٣٨]، أما معاهدة ١٨٧٣م، فقد نصت هي الأخرى على حظر تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي، وقد وقعت الاتفاقية بين بريطانية من جهة، وسلطان مسقط وسلطان زنجبار (برغش) من جهة ثانية.

على الرغم من توقيع اتفاقيات ١٨٢٢م، ١٨٣٩م، ١٨٤٥م، ١٨٤٧م، ١٨٧٣م، بين بريطانية وسلطان مسقط وزنجبار وشيوخ الساحل العماني المهادن، وصدور العديد من المراسيم السلطانية التي تدعو على تحريم تجارة الرقيق لتجارة الرقيق من إفريقية، وقد لاحظنا، أنه بقدر تقرب سلطة مسقط المركزية من بريطانية، وممارسة البريطانيين لضغوطاتهم على السلطان للحد من أنشطة تجار الرقيق وملاحقتهم ومنعهم بشتى السبل المتاحة، نجد في المقابل تشدداً فرنسياً كبيراً إزاء السياسة البريطانية تجاه تجار مدينة صور، حيث راحت فرنسة تتشدد بمواقفها معلنة دعمها الواضح لكل من يعمل من سكان مدينة صور بتجارة الرقيق أو غيرها، وقد بلغ تطور العلاقات الفرنسية الصورية ذروته حينما سمحت فرنسة للصوريين باستخدام العلم الفرنسي على بواخرهم وسفنهم التجارية، بالإضافة إلى منح الكثيرين منهم الجنسية الفرنسية، الأمر الذي كشف عن رغبة تجار صور في ربط مصيرهم بمصير الفرنسيين، ليقينهم أنهم سيمارسون تجارتهم بأمان أكبر.

كما تبين أنه بين سنة ١٨٧٤م، وسنة ١٨٨٤م، تمكنت وحدات من الأسطول البريطاني الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق، ومن خنق نشاط المهربين بمكران، ثم عاود نشاطه مرة أخرى سنة ١٨٨٤م، وسنة ١٩٠٤م، وذلك بسبب الاتفاقيات التي وقعها تجار الرقيق مع السلطات الفرنسية التي رعت مصالحهم التجارية وأصبحوا تحت حمايتها، ومع أنه قد حصل تطور وازدهار لنشاط مدينة صور العمانية في هذه الفترة، واستغل تجار صور علاقتهم مع الفرنسيين استغلالاً كبيراً إلا أنهم تعرضوا لانتكاسة عظيمة أصابت تجارتهم البحرية بمقتل كبير، "ذلك حينما اعتقلت البرتغال ١١٤ تاجراً

عربياً من مدينة صور ومعهم ١٢ سفينة و ٧٢٥ عبداً، في قاعدة شحن العبيد بأحد موانئ موزنبيق، وقد حكم عليهم بالسجن ١٢ عاماً في أنجولا، وهو الإجراء الذي جعل أهالي صور يقيمون المناحات والمآتم على ذويهم المقبوض عليهم، وقد وضع هذا الإجراء الذي تم سنة ١٩٠٢م، نهاية لأهمية صور كقاعدة بحرية لتوزيع الرقيق(٤٠).

الخلافات البريطانية – الفرنسية ومسألة التحكيم الدولي:

لم تتمكن بريطانية، رغم علاقاتها القوية مع حكومة مسقط ومشايخ الساحل العماني المهادن، ورغم توقيعها اتفاقيات ومعاهدات عديدة للحد من ظاهر انتشار تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي، لم تتمكن من وضع نهاية لتلك التجارة غير المشروعة التي انتشرت وقتها في مدينة صور وبعض موانئ الساحل الإفريقي الشرقية، بل وجدت بريطانية نفسها في مواجهة مباشرة مع حكومة فرنسة التي أبت إلا أن تقوم بدعم تجار مدينة صور بشكل مطلق لتؤمن لهم الحماية المطلوبة من مخاطر التفتيش والرقابة البريطانية التي فرضتها على تجار المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عمان، ومن هنا فإن الحكومة فرنسة لم تتوان ولو للحظة واحدة في منح العلم الفرنسي لتجار مدينة صور حتى يرفعوه على سفنهم التجارية، بل وصل الأمر من جانب الفرنسيين إلى منح الجنسية الفرنسية إلى من يرغب من أهل مدينة صور.

لقد تفاقمت حدة الأزمة بين بريطانية وفرنسة، ووصلت الخلافات بينهما إلى مرحلة متقدمة، كادت تصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة لولا أن الجانبين توصلا سنة ١٩٠٤م، إلى توقيع معاهدة وفاق تجنباً اتبعات الأزمة، وتخفيفاً لحدة التوتر بينهما، حيث أبرما اتفاقاً على رفع الخلاف إلى هيئة تحكيم دولية، لعرضها على محكمة العدل العليا في لاهاي، وقد حملت اسم "Muscat Dhow Case"، كما اتفقت فرنسة على تحديد وبريطانية على ضرورة أن تشترك إيطالية في التحكيم، وقد تم الاتفاق على تحديد موعد الالتقاء في روما للاتفاق على موعد التحكيم بين الدول الثلاث، وفي اثناء

ذلك صدرت من جانب فرنسة بعض التصرفات المخالفة لروح الاتفاق، منها محاولة نائب القنصل الفرنسي "بيلوكوك Billecoq" في مسقط التردد على مدينة صور أكثر من مرة(٤١)، وإقدام القنصل الفرنسي على جميع الأعلام الفرنسية القديمة في مدينة صور، وتوزيع أعلاماً جديدة عوضاً عنها إلى السكان(٤٢).

كشفت الوثائق العائدة إلى الخارجية البريطانية (F.O.R) عن حيثيات الأزمة البريطانية الفرنسية التي تصاعدت حدتها بين الجانبين حول تجارة الرقيق التي كانت تخشاها من تصرفات الحكومة الفرنسية المخالفة لنصوص الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، وبينت تلك الوثائق، أهم المسائل التي أثيرت أمام محكمة العدل العليا في لاهاي، فكان منها سيطرة شركة إفريقية البريطانية على مواطني صور(٤٣)، وإثارة مسألة وضع الأعلام الفرنسية على البواخر والسفن الصورية(٤٤)، واعتراض حكومة فرنسة على إدراج اسم السلطان ضمن قائمة الحاضرين في التحكيم، الأمر الذي أثار غضب بريطانية وأعلنت عن إصرارها على إدراج اسم السلطان، باعتباره أحد الأطراف الأساسية في الأزمة القائمة، ولا بدّ من حضوره لإثبات هيبته أمام رعيته، بينما جددت فرنسة اعتراضها على مطالب الحكومة البريطانية، معتبرة ذلك بمثابة الحماية البريطانية على عمان وعلى سلطانها، الأمر الذي دفع السلطان أخيراً إلى تفويض بريطانية للتحدث باسمه حلاً للخلاف(٤٥).

عقدت المحكمة أول اجتماع لها في مدينة مسقط وذلك في (١١ يوليو ١٩٠٤م)(٤٦)، وقد أعقب ذلك الاجتماع صدور إعلان من قبل السلطان السيد فيصل بن تركي، سلطان عمان، يفصح فيه بشكل تفصيلي عن القرارات التي توصلت إلى اتخاذها المحكمة الدولية، وقد تضمن الإعلان السلطاني النقاط التالية:

أولاً: تتمتع فرنسة بحق منح الأعلام الفرنسية للسفن والمراكب الصورية وفقاً الاتفاقيات المبرمة قبل تاريخ (٢ كانون الثاني ١٨٩٢م).

ثانياً: على أصحاب السفن والمراكب الذين حصلوا على أذونات من الحكومة الفرنسية سنة ١٨٩٢م، أن يعلقوا الأعلام على سفنهم.

ثالثاً: بعد (٢ كانون الثاني ١٨٩٢م) لا يحق لدولة فرنسة أن تمنح إذن تعليق العلم الفرنسي على المراكب الصورية التابعة للسلطان، لأولئك الذين ثبت حصولهم على إذن قبل التاريخ المذكور.

رابعاً: تعيين المراكب التي يؤذن لها بتعليق الأعلام الفرنسية والتي تستثنى من المراقبة والتفتيش، حسب نصوص اتفاقية ١٧ تشرين الثاني ١٨٤٤م، التي عقدت بين فرنسة وبريطانية.

خامساً: لا يحق نقل إذن تعليق العلم الفرنسي لغير الشخص الذي قيد اسمه في سجلات الاتفاق.

سادساً: عدم جواز الاتفاق مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة السلطان مباشرة، وإن رعايا السلطان ملتزمون بهذه الإجراءات[٤٧].

ومن القرارات التي اتخذتها المحكمة ووردت ضمن وثيقة السلطان السيد فيصل بن تركي، تعيين وتحديد المراكب والسفن التي تمنح حق رفع العلم الفرنسي، وهي سفن تابعة جميعها لمدينة صور العمانية، كما حددت أسماء مالكيها الذين بلغ عددهم ثلاثة عشر تاجراً صورياً، بينما بلغ عدد السفن (الخشب) التابعة أربعاً وعشرين سفينة، وهي وحدها التي تمتلك حق رفع العلم الفرنسي، وقد وردت في الوثيقة على النحو التالي:

الرقم	أسماء الأشخاص	أسماء الخشب (السفن)
١	محمد بن خميس بن علي الغيلاني	السلامتي، فتح الخير، المتسهل، فتح المعين
٢	عبد الله بن خميس بن علي بن المخيني	فتح الكريم، مارسيل، سعد الكريم، الطاووس
٣	عبد الله بن خميس بن مسلم بن المخيني	فتح الخير، فتح الكريم
٤	سالم بن سليم ولد سهيلة العريمي	فتح الخير، السلامتي

٥	جمعة بن سعيد ولد بلال العريمي	الجوهرة
٦	سالم بن محمد بن رشاد العريمي	جاد الكريم
٧	السيد علي بن أحمد الذهب	سمحان، فتح الخير
٨	سالم بن مسلم بن ربيع المخيني	الزاهر
٩	سالم بن ثابت المخيني	فتح الخير، سعد الكريم
١٠	مبارك بن حمد ولد رزيق العريمي	الخضراء
١١	عبد الله بن سعي د ولد صابر	سعد السلام
١٢	سيف بن سليمان الوهيبي	السهيلة
١٣	عبد الله بن محمد بن راشد التمامي	فتح الخير، فتح الرحمن

ونلاحظ أن قرارات المحكمة الدولية نصت على تحديد أسماء تجار صور مع أسماء سفنهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعلى هؤلاء الأشخاص أن يقوموا برفع العلم الفرنسي على سفنهم البحرية، أما في حال بيعها أو نقل ملكيتها من تاجر إلى تاجر آخر، أو تلف السفينة، فتلغى صلاحية رفع العلم عليها وعلى السفن التي يموت مالكيها كما لكل صاحب سفينة الحق في إعادة الأعلام إلى السلطات الفرنسية ممثلة بقنصلها في مسقط، وأن هؤلاء النواخذة (القباطنة) الصوريين يكونون تحت حماية حكومة مسقط وخاضعين لقوانينها إذا ما كانوا في البر، أما في البحر فيتم الرجوع إلى القنصلية الفرنسية في مسقط لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم[٤٨].

ونلاحظ أن الوثيقة أوردت قائمة أسماء تجار من صور كانوا يترددون بتجارتهم على زنجبار، وهم يملكون سفناً ترفع العلم الفرنسي، وقد تم الاتفاق بين بريطانية وفرنسة على منحهم حرية التجارة وفق اتفاقية سنة ١٩٠٤م/ ١٣٢٢هـ، وهؤلاء الأشخاص مع أسماء سفنهم، هم[٤٩].

الرقم	أسماء الأشخاص	أسماء الخشب (السفن)
١	محمد بن سليم بن عبود الغيلاني	سنجريف، فتح الخير، سمحان
٢	علي بن سعيد التمامي العلوي	
٣	محمد بن راشد المالخي	فتح الخير، السلامتي، السهيلة
٤	محمد بن راشد الروتلي	
٥	مبارك بن محمد العامري	ياسمين، فتح السلام
٦	جمعة بن مبارك الغيلاني	فتح الخير، فتح السلام

خاتمة الدراسة:

أظهرت الدراسة التي بين أيدينا، أن مدينة صور العربية، كانت وما زالت مركزاً تجارياً وموقعاً استراتيجياً يطل على بحر العرب والمحيط الهندي وخليج عمان، على أننا وبعد تلك الدراسة نضع بعض النتائج التالية:

أولاً: أدّت مدينة صور في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي دوراً بارزاً في حركة التجارة البحرية المارة عبر المحيط الهندي وبحر العرب، التي تتصل ببلاد شرق إفريقية والهند وجنوب آسية وإيران والعراق، وسبب ذلك الازدهار التجاري الذي تعرضت له مدينة صور، كان نتيجة تدهور تجارة مدينة مسقط وضعف الملاحة فيها.

ثانياً: كما كان للظروف الاقتصادية والتجارية الصعبة التي مرت بها عمان ولاسيّما مدينة صور، في لجوء غالبية تجار مدينة صور إلى البحث عن معين لهم ولمصالحهم التجارية عبر البحار، فوجدوا ذلك بالفرنسيين الذين سارعوا إلى تقديم أوجه العون والمساعدة كلّها، الأمر الذي جعل تجار مدينة صور يتمتعون بحرية تجارية كبيرة، لاسيما في ممارسة أنشطة تجارية محظورة، كتجارة بيع الرقيق والأسلحة.

ثالثاً: نلاحظ أن تجار مدينة صور استغلوا حالة الصراع والتنافس بين الفرنسيين والبريطانيين استغلالاً عاد بالمصلحة عليهم وعلى تجارتهم، ومن هنا نفهم الأسباب التي دفعت تجار صور إلى رفع الأعلام الفرنسية على سفنهم البحرية، ومن هنا أيضاً، نفهم حرص فرنسة الشديد على تلبية مطالب تجار صور في رفع الأعلام الفرنسية على السفن الصورية، ومنحهم الجنسية الفرنسية لكي لا تتعرض لهم بريطانية بالأذى.

الهوامش

(١) بدر الدين الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج١، ص ٤٩-٥٠.

(٢) صلاح العقاد، **الاستعمار في الخليج الفارسي**، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ٣٣).

(٣) فؤاد سعيد العابد، **سياسة بريطانية في الخليج العربي**، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، الكويت، ص ٢٥.

(٤) فؤاد العابد، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٥) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، **تاريخ العرب الحديث**، (١٧٩٨-١٩٢٠م)، دبي، ١٩٩٥، ص ١٧٢.

(٦) فؤاد العابد، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٧) لاندن جيران لاندن، **عمان، منذ ١٨٥٦م، مسيراً ومصيراً**، ترجمة محمد أمين عبد الله منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ص ٢٢١.

(٨) لاندن، نفس المرجع، ص ١٠٤.

(٩) لاندن، نفس المرجع، ص ١١١.

(١٠) لاندن، نفس المرجع، ص ١١٠.

(١١) لاندن، نفس المرجع، ص ١١٤.

(١٢) Letter No.٢٥٣,date ١٥/٩/١٨٨٤, from Miles to Ross, Indian Government Records, ٣ vol.٤, annual administration report, ١٨٧٩-١٨٨٠, p. ١٣٤.

(١٣) محمد علي الداوود، **محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية**، ١٨٠٩-١٩١٤م، ص ٦٥.

(١٤) إلهام ذهني، فرنسة والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٣٧٠.

(١٥) Wilson, The Persian Gulf ,London, I ٩٥٥,p. ١٠٦

(١٦) الداوود، المرجع السابق، ص ٨٨. إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٧) الداوود، المرجع السابق، ص ٨٩-٩١. إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(١٨) لاندن، المرجع السابق، ص ٢٢٢. السجل الدبلوماسي والقنصلي الفرنسي ١٨٩٩م، طبعة باريس ١٨٩٩م.
Annuaire Diplomatic et Consulaire de france.

(١٩) لاندن، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٢٠) إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٢١) صلاح العقاد، **الاستعمار في الخليج الفارسي**، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ١٥٣.

(٢٢) Ministry of Foreign Affairs, Correspondance Consulaire Muscat, new series vol. ٢٨.Boutres Francies vol. ٢٨ Augest, ١٩٠٠, pp. ١٢-١٨.

(٢٣) د. سلطان القاسمي، **الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية**، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٢٧٩.

(٢٤) الداوود، المرجع السابق، ص ٩٠. إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٢٥) جمال زكريا، **دراسات لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٨٤٠-١٩١٤م**، الكويت، ١٩٧٤م، ص ٣٧٢.

(٢٦) صور مرفأ الزمان، **صحيفة عمان**، ١٩٩٦م، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢٧) جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٢٨) فؤاد سعيد العابد، **سياسة بريطانية في الخليج العربي(١٨٥٣-١٩١٤م)**، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤م، ج٢، ص ٩٨-٩٩.

(٢٩) إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٧٠-١٧١.
Foreign Offlce,٤٠٦/٢١.lnclosure in No. I٠. m Delcase to sir. Bertis, Paris le ٣ mars ١٩٠

(٣٠) لاندن، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣١) جون كيلي، **بريطانية والخليج ١٧٩٥–١٨٧٠م**، سلطنة عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، ص ٩٥. أحمد حمود العمري، عمان وشرق إفريقية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٨٩.

(٣٢) لاندن، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٣٣) لاندن، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣٤) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٣١.

(٣٥) فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣٦) فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، ص ١٠٢–١٠٣.

(٣٧) إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٥٣. بدر الدين الخصوصي، **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، الكويت، ١٩٨٨، ص ٤٢–٤٤.

(٣٨) العابد، ١١٠.

(٣٩) لاندن، المرجع السابق، ص ١٨٤–١٨٦. نزولاً عند رغبة البريطانيين وإلحاحهم المتكرر، أصدر السلطان تركي بن سعيد سلطان مسقط مرسوماً ألغى بموجبه نظام الرقيق في بلاده، وذلك من خلال منعاً باتاً جميع أنواع الاتجار بالعبيد، سراً أو علناً، وكل من يخالف هذا الأمر ويتعامل في بيع وشراء العبيد في أي من مملكتنا أو توابعها، سوف يقبض عليه وتصادر أملاكه، ورد مرفقاً لخطاب رقم ٥٧٢ / ٣٠، مؤرخ بـ ٣٠ مايو ١٨٧٣م، من روس إلى دوق أرجيل، راجع تقرير أيتشون. لاندن، ص١٨٦.

(٤٠) لاندن، المرجع السابق، ص١٣٤.

(٤١) إلهام ذهني، المرجع السابق، ص ١٧١.

F.O. Inclosure No.٢ I Note Communicated by Sir Egerton to Signnor Tritton,Mar

(٤٢) F.٠٤٠٦/٢٣,No.٣٢,Major Grey to Government of India, Muscat, junuary ١٩،١٩٠٥.

(٤٣) F.O.٤٠٦ /٢٠.Inclosure in No. ٢٣.Mr Broderic to the Government of India Telegraphic India Office , December F.O. ٤٠٦/٢٣,Mr Graham to the-I ١٣٠،١٩٠٥.

(٤٤) Marguess of Lansdowne Confidential. The Hague. August ٢،١٩٠٥.

(٤٥) F.O. ٤٠٦/٢١,No.٣٩.March ١٥،١٩٠٥.-jo
F. ٠. ٤٠٦/٢٠, No.١٠٤, February ١٨،١٩٠٥.
F.O. ٤٠٦/٢٠,No.٧٥, ١٩٠٥.
F. ٠. ٤٠٦/٢٠, No.٩٣, February ١٤،١٩٠٥.

(٤٦) تشكلت لجنة المحكمة الدولية من ثلاثة أعضاء محكومين هم: سافورين "Savoruin"_ و"لاميناش "Laminash"، و"فولر "Fller"، وقد عنيت كل من الحكومة البريطانية والفرنسية مندوباً عنها يمثلها في المحكمة الدولية، كما عهدت الحكومة الأمريكية إلى القاضي "فولر" القيام بمهمة التحكيم، وقد افتتح "لاميناش" جلسة المحكمة الأولى مذكراً بأن مهمة المحكمة هي القضاء على الخلافات الدولية، واتفقا على استخدام اللغتين الإنكليزية والفرنسية لتسهيل التحكيم. (**F.O.٤٠٦/٢٣,No.١٩,Gra ham to the Marquess of Lansdowne to the Hague,** July.

(٤٧) **الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية**، جمع وتحقيق د. سلطان بن محمد القاسمي، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص ٢٩٦-٢٩٩. وقد وردفي وثائق مكتب الخارجية البريطانية، أن المحكمة قامت لتوضيح حدود مسقط، وتم تحديد حدود سلطنة مسقط، حيث أرسلت حكومة الهند مذكرة مرفقة معها خريطة لتوضيح حدود مسقط، وتم تحديد الحدود من رأس صور "رأس الحد" في الجنوب، إلى خور كلبا في الشمال، كما تم الاعتراف بملكية السلطان على جزيرة مسندم، أما بقية المناطق الساحلية فاعتبرت تابعة لشيخ الشارقة.

(٤٨) F.O.٤٠٦/٢٣,No. II. The Marquess of Lansdowne to Sir Bertie, Foreign office, July ١٢،١٩٠٥.

الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية، ص ٣٠٠-٣٠٢.

(٤٩) **الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية**، ص ٣٠٢.

إعلان



الى كافة من يراه فاعلاماً لكم واستهلالاً من جهة الوقائع في الايام

السابقة بعض المشكلات في بلادي بسبب اعطاء دولة فرنسا السنجق للذين هم من رعاياي لانوال والبيلدي وقد طلبت من الدولة الانكليزية بان تجتهد لاقامة انفصال كامل مع الدولة الفرنساوية في كل ما يتعلق بهذه المسئلة فاتفقتا الدولتان المذكورتان الان ورفعتا القضية الى مجلس المحاكمة في الهلنك وما حصل من حكم المجلس هو هذا

اولاً قبل تاريخ ثاني كانون الثاني ١٨٩٢ سنة كان لدولة فرنسا الحق ان تعطي لبعض من الرعية سلطان مسقط اذن تعليق العلم الفرنساوي لان هذه الدولة ما كانت مربوطة الا بمعاهدات والتزامات الموجودة عندها

ثانياً اصحاب المراكب الذين اخذوا من دولة فرنسا قبل سنة ١٨٩٢ اذن بتعليق العلم الفرنساوي يدومون على هذا الحال الى مدة غير محدودة مدة ما تحفظ دولة فرنسا هذا الاذن لصاحبه

ثالثاً بعد تاريخ كانون الثاني سنة ١٨٩٢ ما كان حق لدولة فرنسا ان تعطي اذن تعليق العلم الفرنساوي لبعض المراكب التي هي من الرعية حضرة سلطان مسقط الا بالشرط ان اصحاب المراكب يثبتون انهم يعتبرون بصفة حماية من جانب دولة فرنسا قبل سنة ١٨٦٣

رابعاً المراكب التي [illegible] التي هم ماذونة كما ذكرنا لتعليق العلم الفرنساوي

[illegible]

خامساً [illegible]

سادساً [illegible]

[illegible]

[illegible]	أسماء الأشخاص	
[illegible]	[illegible]	١
[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	٣
[illegible]	[illegible]	٤
[illegible]	[illegible]	٥
[illegible]	[illegible]	٦

[illegible]

[illegible]	أسماء الأشخاص	
[illegible]	[illegible]	١
	[illegible]	٣
[illegible]	[illegible]	٣
	[illegible]	٤
[illegible]	[illegible]	٥
[illegible]	[illegible]	٦

[illegible]

CLASSEMENT
SERIE D CARTON 17 DOSSIER 1

نقل خطوط أهل البيارق من صور

1- وبعد نعرض جنابكم [illegible] من الكلام [illegible]
نحن ما نعرف هذا الا الصحيح الان الصحيح [illegible] على حمايتنا [illegible]
زيادة اربعين سنة [illegible] الان نطلب من الدولة العلية الفرنساوية حماية العربية الذي [illegible]
[illegible] في البر ولا في البحر [illegible] المال [illegible]
يكون [illegible] الدولة الفرنساوية [illegible]
والسلام [illegible] ربيع الاول سنة ١٣١٨
صحيح [illegible]

2- وبعد نعرض جنابكم [illegible] هذا الصحيح [illegible]
من [illegible]
[illegible]
[illegible] الفرنساوية [illegible]
[illegible] والسلام [illegible] ربيع الاول سنة ١٣١٨
صحيح [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] ربيع الاول سنة ١٣١٨

صحيح [illegible]

[illegible] في هذه الدولة [illegible]

واختيارنا [illegible] والسلام تحريرا في [illegible] شهر ربيع الاول سنة ١٣١٨

[illegible]

صحيح [illegible]

[illegible]

[illegible] والسلام تحريرا [illegible] ربيع الاول سنة ١٣١٨

صحيح [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



No. 95-96 - September - December

DIRASAT TARIKHIYYAH

REVUE HISTORIQUE TRAIMESTRIELLE
S'INTERESSE A L'HISTORIRE DES ARABES

مطبعة جامعة دمشق

سعر العدد ٥٠ ل.س